الأمم المتحدة E/CN.15/2021/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 April 2021
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام**

ملخص

هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة 171/74 ومقرَّريها 550/74 ألف و550/74 باء. ويقدم التقرير لمحة موجزة عن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ويتضمن معلومات عن الأعمال التحضيرية التي اضطُلع بها من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2021/1.

** قُدمت هذه المذكرة بعد التاريخ الذي تقتضيه قاعدة الأسابيع العشرة نظرا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في الفترة من 7 إلى 12 آذار/مارس 2021.

270421 270421 V.21-02345 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- مقدمة

1- هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة 171/74 المعنون "متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"، وكذلك مقرَّري الجمعية 550/74 ألف و550/74 باء. وطلبت الجمعية، في مقررها 550 باء، إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تولي أولوية عليا، في دورتها الثلاثين، للنظر في الإعلان الذي سيصدره مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تقديم توصيات، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن إجراءات المتابعة المناسبة من جانب الجمعية في دورتها السادسة والسبعين. وفي ذلك المقرر أيضا، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل المتابعة الوافية لقرار الجمعية العامة 171/74 ومقرَّرها 550/74 باء، وأن يقدم إليها تقريرا في هذا الشأن من خلال اللجنة.

ثانياً- متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

2- في إطار ضمان المتابعة المناسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) عمله في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون. وتوفر الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج العالمي دعما مباشرا للأعمال التشغيلية والتشريعية والسياساتية التي تحتاجها الدول الأعضاء من أجل إحراز التقدم في بلوغ الأهداف والغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتحقيقها بنجاح.

3- ويشمل البرنامج العالمي أربعة عناصر محددة ومترابطة، هي: (أ) تعزيز نزاهة القضاء ومنع الفساد في نظم العدالة؛ (ب) تعزيز إعادة تأهيل السجناء وإدماجهم في المجتمع؛ (ج) منع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة؛ (د) مبادرة التعليم من أجل العدالة.

4- وفيما يتعلق بكفالة أن يفي نظام العدالة الجنائية بمسؤولياته المتعددة في مجال المساءلة، نُظِّمت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية في إطار مكون النزاهة القضائية بشأن المجالات التي تشكل تحديات جديدة للقضاة والولايات القضائية في جميع أنحاء العالم، وآثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الوصول إلى العدالة. وتناولت الحلقات الدراسية الشبكية مواضيع مثل استقلال القضاء والجريمة المنظمة، والذكاء الاصطناعي في إقامة العدل، وكيفية تدريب القضاة أثناء تفشي الجائحة.

5- وفي إطار مكون إعادة تأهيل السجناء، قُدِّم الدعم لعدد من إدارات السجون في شراء لوازم النظافة واللوازم الصحية والمواد الإضافية ذات الصلة استجابة للاحتياجات المحلية، التي قُيِّمت بالتعاون مع السلطات الوطنية، بغية منع انتشار الفيروس والمساعدة في حماية كل من السجناء والموظفين العاملين في السجون على السواء.

6- وللاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام في عام 2020، في إطار المكون المتعلق بمنع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة، أُطلقت في أوزبكستان عبر وسائل التواصل الاجتماعي حملة "التحدي في مجال الرياضة" (Sports challenge)، التي ركَّزت على استخدام الرياضة بوصفها أداة للمحافظة على التركيز والإيجابية وتوحيد الصفوف. وحظي التحدي بدعم رفيع المستوى من رئيس الوزراء، وغطته قنوات تلفزيون وطنية رئيسية، وضم أكثر من 000 8 مشارك.

7- وقد استفاد أكثر من 2,5 مليون شخص من أكثر من 190 بلدا من عمل البرنامج العالمي منذ إنشائه. ويشمل هذا الرقم أكثر من 000 107 من أصحاب المصلحة الذين استفادوا من أنشطة بناء القدرات، وأكثر من 2,3 مليون شخص استفادوا من خلال الأثر اللاحق للأنشطة، بما في ذلك أكثر من 1,4 مليون طالب. ونتج الجزء الأكبر من هذا الأثر عن استخدام ما يقرب من 200 أداة ومورد، بما في ذلك النمائط التعليمية على المستوى

الجامعي، والألعاب، والكتيبات، والأدلة، والملفات الصوتية الرقمية (البودكاست)، وغيرها من الموارد التربوية. ولضمان تعددية اللغات، تُرجمت الأدوات والموارد إلى 15 لغة. وبوجه عام، تلقى 84 بلدا مساعدة تقنية مباشرة، في مجالات منها بناء القدرات، بالتركيز على الاحتياجات التي حددتها البلدان المستفيدة. وقد أثر البرنامج العالمي على عملية وضع السياسات، كما يتبين من ورود 260 إشارة في وثائق الأمم المتحدة الرسمية إلى البرنامج وإعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور.

8- وفي إطار نهج الإعلام والتوعية الذي يتبعه البرنامج العالمي، استُخدمت وسائط الإعلام المختلفة للوصول إلى الجماهير في جميع أنحاء العالم. وقد سجل الموقع الشبكي المخصص للبرنامج 28,8 مليون زيارة، كما حققت حساباته على وسائط التواصل الاجتماعي أكثر من 14,9 مليون مشاهدة. وقد نشر ما يقرب من 190 مقطع فيديو وبودكاست أصوات المستفيدين، وتمت مشاهدتها أو الاستماع إليها أكثر من 000 960 مرة. وبوجه عام، كان هناك حوالي 040 1 إشارة إلى البرنامج في وسائط الإعلام في 79 بلدا في جميع أنحاء العالم.

9- وبغية التكيف مع البيئة العالمية المليئة بالتحديات خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سعى البرنامج العالمي من أجل تنفيذ عدة مبادرات بهدف الوصول إلى المستفيدين بطرق مبتكرة. وفي الهند، أطلقت مبادرة التعليم من أجل العدالة سلسلة من الحوارات التفاعلية تحت اسم "The Lockdown Learners"، تناولت تعزيز أهداف التنمية المستدامة والعمل الشبابي مع الطلاب والمعلمين في دلهي ومومباي، الهند، باستخدام وسائل اتصال مختلفة، مثل تطبيق واتساب ورسائل البريد الإلكتروني والاجتماعات عبر الإنترنت. ووُزعت مواد تعليمية على 598 مدرسة. وفي لبنان، قدمت مبادرة التعليم من أجل العدالة مجموعة الأدوات التعليمية المعنونة "الزوربيون" إلى 700 طفل في دارين للأيتام، وهي تتضمن قصصا عن الزوربيين باللغة العربية، ومواد تعليمية عن ممارسات النظافة وتدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19. وعلى مستوى التعليم العالي، أطلقت مبادرة التعليم من أجل العدالة في الآونة الأخيرة برنامجا للمنح سيقدم المساعدة إلى أربع مؤسسات في البرازيل وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهنغاريا من أجل تعزيز قدرة الأكاديميين على تدريس سيادة القانون. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، استضافت مبادرة التعليم من أجل العدالة سلسلة الحوار العالمي. واشتمل الحدث على مناقشات عبر الإنترنت حول مواضيع تعليمية تتعلق بسيادة القانون ودور الشباب والمدارس ومؤسسات التعليم العالي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واشتملت هذه السلسلة على أكثر من 30 حلقة دراسية شبكية عبر الإنترنت بلغات مختلفة. وحضر أكثر من 100 2 مشارك هذا الحدث الذي نُظِّم بالتعاون مع عدة جهات شريكة لمبادرة التعليم من أجل العدالة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومركز بان كي-مون للمواطنين العالميين. وتقديرا للجهود التي بذلتها مبادرة التعليم من أجل العدالة، مُنحت المبادرة في آذار/مارس 2021 جائزة الأمين العام لعام 2020 في فئة "الابتكار"، وهو ما يشهد على الأنشطة المبتكرة التي اضطلعت بها المبادرة.

10- وتعرض هذه التجربة البرنامجية للبرنامج العالمي الصلة بين المؤتمرين الثالث عشر والرابع عشر. وفي سياق الانتقال من الدوحة إلى كيوتو وما بعدهما، يتمتع المكتب بوضع فريد يمكِّنه من مواصلة استخدام خبرته في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين عن طريق التحويل الشامل والمبتكر للالتزامات السياساتية إلى إجراءات تشغيلية. وفي إطار شراكة مع أصحاب المصلحة، فتح البرنامج العالمي آفاقا جديدة بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تكون النتائج السياسية لمؤتمرات الجريمة الخمسية مفيدة للمهنيين العاملين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم. وفي الإعلان السياسي للمؤتمر الرابع عشر للجريمة، إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أُشير إلى عمل البرنامج العالمي باعتباره من الممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي.

ثالثاً- الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

ألف- مكان وموعد انعقاد المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

11- قررت الجمعية العامة، في قرارها 184/73، عقد المؤتمر الرابع عشر في كيوتو باليابان في الفترة من 20 إلى 27 نيسان/أبريل 2020، وعقد المشاورات السابقة للمؤتمر في 19 نيسان/أبريل 2020. وفي القرار نفسه، قررت الجمعية عقد الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الرابع عشر خلال اليومين الأولين من انعقاد المؤتمر من أجل تمكين رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء من التركيز على الموضوع الرئيسي للمؤتمر وتعزيز إمكانية إبداء آراء مفيدة في هذا الشأن.

12- وإذ لاحظت الجمعية العامة بقلق الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قررت، في مقررها 550/74 ألف المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2020، أن تؤجل عقد المؤتمر الرابع عشر حتى إشعار آخر، وأن تنظر في تحديد مواعيد جديدة في الوقت المناسب. وقررت الجمعية، في مقررها 550/74 باء المؤرخ 12 آب/أغسطس 2020، عقد المؤتمر الرابع عشر في كيوتو في الفترة من 7 إلى 12 آذار/مارس 2021، وعقد المشاورات السابقة للمؤتمر في 6 آذار/مارس 2021.

13- وأقر المؤتمر الرابع عشر الترتيبات التنظيمية المترتبة على جائحة كوفيد-19 الواردة في ورقة الاجتماع A/CONF.234/CRP.2، على ألا يشكل ذلك سابقة للمؤتمرات المقبلة. وقد جمعت ترتيبات المؤتمر الرابع عشر بين المشاركة حضوريا في مركز كيوتو الدولي للمؤتمرات وحضور واسع عبر الإنترنت للمشاركين من جميع أنحاء العالم من خلال منصة تفاعلية للفعاليات. واشتركت حكومة اليابان والأمم المتحدة في وضع مفهوم للوقاية من كوفيد-19، نُشرت معلومات عنه أثناء عملية التسجيل، وأُتيحت على الموقع الشبكي المخصص للمؤتمر، ولُفت انتباه المشاركين إليها أثناء المؤتمر.

باء- الوثائق

14- أحاطت الجمعية العامة، في قرارها 171/74، علما مع التقدير بدليل المناقشة[1] الذي أعده الأمين العام، بالتعاون مع معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، للاجتماعات الإقليمية التحضيرية والمؤتمر الرابع عشر. وفي القرار نفسه، رحبت الجمعية بالاجتماعات الإقليمية التحضيرية التي عُقدت في المناطق الإقليمية الخمس جميعها، والتي جرى خلالها دراسة الموضوع الرئيسي للمؤتمر الرابع عشر، جنبا إلى جنب مع البنود الموضوعية المدرجة على جدول الأعمال ومواضيع حلقات العمل. وفي القرار نفسه أيضا، أحاطت الجمعية علما بما انتهت إليه الاجتماعات الإقليمية التحضيرية[2] من نتائج يتعين أخذها في الاعتبار أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر وخلال مداولاته.

15- ورحبت الجمعية العامة أيضا، في قرارها 171/74، بخطة إعداد الوثائق اللازمة للمؤتمر الرابع عشر، التي أُعدت بالتشاور مع المكتب الموسع للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك بتعيين أمين عام وأمين تنفيذي للمؤتمر الرابع عشر، لكي يؤديا مهامهما بمقتضى النظام الداخلي لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعد استعراضا عاما لحالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم لتقديمه أثناء المؤتمر الرابع عشر.

---

(1) A/CONF.234/PM.1.

(2) A/CONF.234/RPM.1/1، و A/CONF.234/RPM.2/1، و A/CONF.234/RPM.3/1، و A/CONF.234/RPM.4/1، و A/CONF.234/RPM.5/1.

16- واستجابة لذلك الطلب، أُعد تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم[3] وأتيح على الموقع الشبكي المخصص للمؤتمر الرابع عشر،[4] جنبا إلى جنب مع ورقات العمل وورقات المعلومات الأساسية الخاصة بكل بند من البنود الموضوعية من جدول الأعمال ومواضيع حلقات العمل.[5]

17- وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة وثيقة بعنوان "المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"،[6] بغية تبادل المعارف بشأن التطورات المتصلة بجائحة كوفيد-19 في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتحديث المعلومات الواردة في ورقات العمل وورقات المعلومات الأساسية الأخرى التي صدرت في أوائل عام 2020.

جيم- النظام الداخلي

18- تنص المادة 63 من النظام الداخلي لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على ما يلي:

بعد انتهاء كل مؤتمر، تقدم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصيات مناسبة بشأن ما قد تراه ضروريا من تعديلات لهذا النظام.

19- وناقشت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية النظام الداخلي الحالي في دورتها الثامنة والعشرين.[7] وبالنظر إلى عدم وجود أي تعديلات، سُيِّرت أعمال المؤتمر الرابع عشر وفق النظام الداخلي الحالي، الذي اعتمده المؤتمر الرابع عشر في إطار البند 2 (ب) من جدول أعماله، مستكملا بالمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة 2 من قرار الجمعية 119/56.

20- ووافق المؤتمر الرابع عشر على تفسير نظامه الداخلي، مع مراعاة الظروف المحددة، على نحو يسمح باللجوء إلى حلول عملية للتحديات الناشئة عن عقد الاجتماعات الهجينة، على ألا يشكل ذلك سابقة للمؤتمرات المقبلة.

دال- نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

21- عملا بقرار الجمعية العامة 119/56، يُنتظر أن يعتمد كل مؤتمر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية إعلانا وحيدا، ووفقا لقرار الجمعية العامة 184/73، يُنتظر أن يعتمد المؤتمر الرابع عشر إعلانا وحيدا يُقدَّم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لكي تنظر فيه.

22- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة في قرارها 171/74 إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تقوم، خلال اجتماعات تُعقد فيما بين الدورات قبل انعقاد المؤتمر الرابع عشر بفترة كافية، بالبدء في إعداد مشروع إعلان منظم وقصير وموجز يتضمن رسالة سياسية شاملة وقوية ويتناول المواضيع الرئيسية التي ستناقش في المؤتمر، مع مراعاة نتائج الاجتماعات الإقليمية التحضيرية والمشاورات مع المنظمات والكيانات المعنية والمناقشات ذات الصلة المعقودة في إطار التحضير للمؤتمر، وكذلك ولاية وأهداف مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وشجعت الجمعية أيضا الدول الأعضاء على الانتهاء من مفاوضاتها حول إعلان كيوتو في وقت مناسب قبل بدء المؤتمر الرابع عشر.

---

(3) A/CONF.234/3.

(4) www.unodc.org/congress/en/documentation.html.

(5) A/CONF.234/4، وA/CONF.234/5، وA/CONF.234/6، وA/CONF.234/7، وA/CONF.234/8، وA/CONF.234/9، وA/CONF.234/10، وA/CONF.234/11، وA/CONF.234/12.

(6) A/CONF.234/15.

(7) E/CN.15/2019/12.

23- وفي إطار التحضير للمفاوضات بشأن مشروع إعلان المؤتمر، نظرت اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في أيار/مايو 2019، في التقارير المنبثقة عن الاجتماعات الإقليمية التحضيرية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، دعم المكتب اليابان في تنظيم اجتماع لفريق خبراء حكومي عُقد في كيوتو، صُنفت فيه نتائج الاجتماعات الإقليمية التحضيرية حسب الموضوع وخضعت للدراسة بطريقة شاملة. وعقب ذلك الاجتماع، عقدت اللجنة اجتماعا في فترة ما بين الدورتين، عُهد فيه إلى الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة في فيينا برئاسة المشاورات غير الرسمية بشأن الإعلان. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقُدت 11 جولة من المشاورات غير الرسمية حول مشروع الإعلان السياسي تحت رعاية اللجنة، مع توقف دام ستة أشهر بسبب جائحة كوفيد-19 وتأجيل المؤتمر. وقد وُضعت الصيغة النهائية لمشروع الإعلان السياسي في 17 شباط/فبراير 2021.

24- وتُرجم مشروع الإعلان إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، واعتُمد في بداية الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر، في 7 آذار/مارس 2021. وسيُقدَّم إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لكي تنظر فيه في دورتها الثلاثين.

هاء- الترتيبات التحضيرية الموضوعية والإجرائية الأخرى للمؤتمر الرابع عشر

25- نظم المكتب والبعثة الدائمة لليابان حدثا على هامش الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019، ركز على أهمية تعزيز التعاون الدولي. وأثناء هذا الحدث، ركز متكلمون على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها مناقشات المؤتمر الرابع عشر في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[8] ونظم المكتب والبعثة الدائمة لليابان أيضا جلستي إحاطة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وفي شباط/فبراير 2020، خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، بغية إطلاع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الكائنة في نيويورك على سير التحضيرات للمؤتمر الرابع عشر.[9]

26- ونظم المكتب إحاطات إعلامية عبر الإنترنت عن سير التحضيرات للمؤتمر الرابع عشر للبعثات الدائمة والمنظمات غير الحكومية وفرادى الخبراء ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك أثناء اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما بين الدورات.

27- وفي سياق متابعة بعثة التخطيط التي أُوفدت في كانون الثاني/يناير 2020، نفذت الأمانة، بدعم من البلد المضيف، اليابان، بعثة تخطيط إضافية في كانون الثاني/يناير 2021، من أجل ضمان مواصلة الأعمال التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك بغية وضع الصيغة النهائية لمفهوم الوقاية من كوفيد-19.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات، بما في ذلك الإجراء المطلوب من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية اتخاذه

28- لعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تنظر في أعمال متابعة المؤتمر الثالث عشر من خلال البرنامج العالمي الجاري لتنفيذ إعلان الدوحة، وأن تستعرضها. ولعلها تود أيضا أن تسدي المشورة

(8) قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت، "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، 8 تموز/يوليه 2019.

(9) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"، جلسة إحاطة، 6 شباط/فبراير 2020.

للمكتب بشأن السبل التي يمكن أن تمكِّنه من مواصلة تبادل خبراته الفنية مع الدول الأعضاء وتقديم المساعدة التقنية لها، بما في ذلك من أجل دعم تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

29- وعملا بقرار الجمعية العامة 171/74، ومقرَّريها 550/74 ألف و550/74 باء، لعل اللجنة تود أن تعطي أولوية عليا، في دورتها الثلاثين، للنظر في الإعلان الذي سيصدره المؤتمر الرابع عشر، بغية تقديم توصيات، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن إجراءات المتابعة المناسبة من جانب الجمعية في دورتها السادسة والسبعين.